

جلسة استماع حول عمل الشرطة القضائية



صحيفة القدس

الأحد

٢٠١٩/٩/٨

ص ٤

جنين - علي سمودي . نظم المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في قطاع الأمن الفلسطيني جلسة استماع حول دور وعمل الشرطة القضائية ، حضرها مجموعة من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني ، الشرطة القضائية ، المحكمة الدستورية ، ديوان قاضي القضاة ، وأكاديميين وإعلاميين ومحامين . وأدارت الجلسة للحامية عرين دويكات من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان مرحة بالحضور ، مبينة أن الجلسة هي جزء من حلقات للمساءلة والتواصل بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية الفلسطينية ، في إطار تعزيز حق المواطن الفلسطيني في الوصول إلى المعلومات ، مما يؤدي إلى تفعيل الرقابة المجتمعية ، وتعزيز قيم النزاهة ودورة مؤسسات قائمة على الشفافية والمساءلة .

بدوره ، شكر مدير إدارة الشرطة القضائية العقيد مهند صوان القائمين على الجلسة ، مؤكداً على أهمية اللقاء في الخروج بتوصيات من شأنها المساعدة في تطوير العمل ، فيما قدم نبذة حول الشرطة القضائية ، تأسيسها وتشكيلها ، آلية عملها ، المهام المحددة لها ، وعلاقتها التكاملية مع الشرطة والمحاكم .

من جهته ، عرض للحامي ماجد العبادي ورقة بحثية قدم فيها قراءة حقيقية ولمموسة لواقع الشرطة القضائية في فلسطين ، والوقوف على الثغرات والتحديات التي تواجه عملها ، للخروج بمقترحات من شأنها أن تساهم في تطوير آليات وإجراءات العمل .

وتناولت الجلسة ، مهام الشرطة القضائية وفق القانون وحدود التدخل بما لا ينتهك قيود التنفيس والقبض والإحضار ، تبعية جهاز الشرطة القضائية ، مدى قدرة الشرطة القضائية على جلب الشهود أو التهمين للعدالة أو تنفيذ أوامر الحبس في ظل التعقيدات الجغرافية والتقسيم السياسي للمناطق الفلسطينية ، مدى الانسجام والتنسيق بين الشرطة القضائية وبقية مكونات وإدارات ووحدات الشرطة المدنية والأجهزة الأمنية .

وفي نهاية الجلسة ، اوصى المشاركون ، على ضرورة انفتاح الشرطة القضائية بشكل أكبر على المواطنين وللمجتمع المدني ، والتنوعية بمهامها والأطر الناظمة لعملها بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومؤسسات الحكم المحلي ، إصلاح الإطار القانوني الناظم ، الإلتزام الكلي والكامل بالقانون في حالات التنفيس ودخول النازل بالذات ليلاً والتدخل ضمن ما سمح به القانون ، تنظيم العلاقة مع الجهات الأمنية الأخرى ، وحدود تدخلها ، بما لا يؤدي لتضارب المهام والصلاحيات أو التغول على الشرطة القضائية ، تعزيز الرقابة على موظفي الشرطة القضائية منعاً لأي شبهات فساد محتملة أو محاباة في تنفيذ اللذكريات وأوامر الحبس والإبلاغ ، وإصدار دليل للمواطن يحتوي الإجراءات في حال وجود مذكرة حضور أو إحضار بحقه وآلية تصرفه في حالات مشابهة .